



الشيخ أحمد عبدالله وخالد المصنف

أكد أن التعاون أمر حاسم لضمان تقدم البرنامج المصنف: الأمم المتحدة مطالبة بمواصلة جهودها لتسليم الكويت كل التعويضات

تلك الدعوة». وأكد المصنف أن ضمان دفع كامل مستحقات الكويت المتبقية هي مسؤولية مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة وفقاً لمهامه الأساسية، مشيراً إلى رغبة واستعداد الكويت للتشاور مع العراق تحت رعاية اللجنة التي يجب ألا تقلص جهودها حتى يتم دفع المبلغ كاملاً وأن يتم التوصل إلى اتفاق آخر بين الكويت والعراق. وقال المصنف إن كل تلك الظروف «لن تمكن الكويت عملياً من تحقيق الحد الأدنى من المعايير مع نهاية عام 2012 وستحتاج إلى مزيد من الوقت حيث تشعر الكويت بأنه تم وضعها دون قصد في موقف متعارض مع مصالحها إذا أعلن مجلس الإدارة في الدورة الحالية قراره بخصوص مدة متابعة برنامج المتابعة». وذكر أنه سيكون من الإنصاف منح معهد الكويت للأبحاث العلمية بعضاً من الوقت لوضع مقترحاته حتى يتمكن من اتخاذ قرار أكثر اطلاعاً في الدورة القادمة.

تطبيق ما تم الاتفاق عليه بالاتفاق مع الطرف العراقي لمناقشة هذا الموضوع «لم تسفر إلا عن اجتماع واحد فقط في العاصمة الأردنية عمان في مايو 2009 ولم يتم عقد اجتماع آخر لمزيد من المشاورات حول الأمر أو حول المقترح الذي قدمته الكويت كخيار بديل». وشدد على أهمية دور مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات ورئيسها التنفيذي في عقد هذه الاجتماعات وتسهيل المحادثات بين العراق والكويت مؤكداً على أهمية دور مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات ورئيسها التنفيذي في مناقشة الموضوع مستعدة لمناقشة موضوع المبالغ المتبقية والمستحقة لها من خلال هذه الآلية وبرعاية لجنة الأمم المتحدة للتعويضات». وأشار إلى أن الكويت قبلت الدعوة التي ياردها الرئيس التنفيذي لكتلتنا الحكومية لحضور اجتماع فني لتحديد لجنة الأمم المتحدة للموضوعات وامكانيات الحلول كما أنه في الوقت ذاته فإن حكومة العراق «لم تستطع حتى الآن السرد ايجابيا على

جنيف - كونا: حث رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر الاحتلال العراقي خالد المصنف أمس رئيس لجنة الأمم المتحدة للتعويضات على أهمية متابعة الترتيبات الخاصة بالمراقبين المايين الخارجيين وفق التصور الذي وضعه القرار 1996 لأنكبات ما بعد صندوق التنمية. وأكد المصنف في كلمة الكويت امام الدورة الـ 71 لمجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات «أن استمرار تلك المراقبة يضمن القيادة السياسية عن وجودها التي يضعها العراق شفافاً ويمكن اثباتها أيضاً لضمان مواصلة الدفع للكويت من التكتلات السياسية ويشاورهم في أمر اختيار الحكومة. وفي ختام المؤتمر التأسيسي العام لكتلة الوحدة الدستورية (كود) تم الاعلان عن اعضاء المكتب السياسي للكتلة بالتركية وهم المحامي عبدالله الأيوب، م. عبدالعزیز العيصمي، المحامي يعقوب الصانع، المحامي عبدالمحسن الصانع، م. عبدالوهاب النقي، احمد محمد العجلان، فهد الصانع، علي السلطان، علي اسماعيل عبدالله، وفي الاحتياط كل من وليد الأيوب وفاطمة المحمود.

انطباعات إيجابية

جنيف - كونا: أكد وزير النفط ووزير الاعلام الشيخ احمد العبدالله امس ان الانطباع السائد عقب اولى جلسات الدورة الـ 71 لاجتماعات لجنة الأمم المتحدة للتعويضات عن الاحتلال العراقي للكويت «إيجابية للغاية». وأشار في تصريح له «كونا» عقب انتهاء اولى الجلسات التي انطلقت امس وتتواصل حتى السابع من ابريل الى ان الكويت عبرت عن موقفها واستعرضت المعوقات والتحديات وما هو المأمول منها في المستقبل حيث ركزنا على التعاون الدائم والمثمر مع الامم المتحدة. ولفت الى ان انطباع الحضور كان ايجابيا وان الملاحظات التي استمع اليها وفد الكويت كانت تصب في صالحه، مشيراً الى ان الشق الثاني من المؤتمر سيتناول الجانب العملي والتطبيقي والتقني. وأكد ان تفاصيل جلسة الاربعاء ستجعل الصورة أكثر وضوحاً لاسيما ان التأخير السابق في تنفيذ المشروعات المتعلقة بالبيئة كان يمثل ازعاجاً نسبياً للجنة.

وقال ان الخطوات التي اتخذتها الكويت مثل تكليف معهد الابحاث العلمية وتكليف مستشار مالي متخصص وغيرها من الخطوات اعطت اشارات ايجابية تحسسها الوفد الاممي الذي زار الكويت في 20 مارس الماضي.

رعى ماراثون المشي الذي نظمته إدارة المرأة والطفل الكندري: قانون التعاون الجديد سيشكل دافعاً قوياً لتطوير العمل التعاوني



محمد الكندري يطلق إشارة بدء الماراثون

الكندري بانشاء (الهيئة العامة للتعاونيات) مشيرين الى أهمية انشاء مثل هذه الهيئة الغرض من ذلك لاسيما تسهيل أعمال الجمعيات في مختلف القطاعات الأخرى ذات العلاقة وتحقيق التوازن بين القطاعين الحكومي والخاص. وأكد على ان ما تقوم به إدارة المرأة والطفل من جهود لتنمية الطفل من خلال برامج وأنشطة متنوعة تنمي قدرات الطفل وتساهم في توعيته وتعليمه العبد من الأمور الخاصة بحياته من خلال مشاركته في هذه الأنشطة المتعددة من ندوات ومحاضرات وأنشطة ثقافية ورياضية واجتماعية وتحت اشراف متخصصات جاء ذلك خلال رعاية ماراثون المشي والذي نظمته إدارة المرأة والطفل وقسم تنمية الطفل برعاية وزير الشؤون الاجتماعية والعمل والذي اناب الوكيل الكندري.

أكد وكيل وزارة الشؤون محمد الكندري ان قانون التعاون الجديد الذي تتم دراسته ومناقشته في مجلس الأمة تمهيداً لإقراره قريباً سيشكل دافعاً قوياً لتطوير العمل التعاوني وتوحيد جهود الجمعيات التعاونية. وقال الوكيل الكندري في تصريح صحافي امس عقب لقائه مجموعة شخصيات من جمعيات تعاونية ان وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تسعى الى توحيد جهود الجمعيات التعاونية لتحقيق نهضة تعاونية شاملة. وأشار في الوقت ذاته بالعديد من الإنجازات والنجاحات التي حققها كثير من الجمعيات في شتى المجالات الاجتماعية وتحقيق التنمية. وعبر عن تقديره لما طرحه اعضاء المجموعة من اقتراحات ستتم دراستها ومناقشتها من قبل الجهات ذات الصلة بالوزارة وابداء الرأي بشأنها موضحاً ان مثل هذه المقترحات تساهم في تطوير ونهضة العمل التعاوني.

وقد قدم أعضاء المجموعة اقتراحاً للوكيل

السياسي في كتلة الوحدة الوطنية المحامي يعقوب الصانع ان فكرة الكتلة جاءت عقب ملاحظة انتشار مبادئ الطائفية والفئوية لاسيما عقب أزمة البحرين وكان لزاماً ان يتم التحرك سريعاً حتى لا تقع في نفس أزمة الجارة الشقيقة. وأعرب الصانع عن أسفه لأن الكويت تمر بمنعطف خطير ينظر فيه للخلاف في وجهات النظر بالنسب واطلاق الألقاب المضحكة دون حجة او سند، بالإضافة الى اللقاء التهم جزافاً بالرشوة والانهازية والسلبية وغيرها من الأمور التي تسمى الأشخاص، مستغنياً حدوث ذلك في الوقت الذي تجع فيه مضبطة المجلس التأسيسي الذي اصدر دستور 62 بالخلافات، ورغم ذلك كان الاحترام المتبادل بين الكويتيين وقتها سائداً بينهم، موضحاً أن أهل الكويت بسنتهم وشيعتهم والفضل الأول في بنائها.

ولفت الصانع الى ان اعضاء المؤتمر التأسيسي لكتلة الوحدة الدستورية (كود) ارتضوا لها كلمة الكتلة فبما ان الوحدة تعني وحدة النسيج الاجتماعي بينما الدستورية تعني الايمان بالدستور والتمسك به وان كان هناك تعديل يكون وفق آليات هذا الدستور.

وذكر الصانع ان الكتلة السياسية ليست شيئاً جديداً على الكويت إنما متعارف عليها منذ القدم وتستمد شرعيتها من رضا القيادات السياسية عن وجودها في إشارة منه الى ان صاحب السمو الأمير يلتقي بقيادات التكتلات السياسية ويشاورهم في أمر اختيار الحكومة.

وفي ختام المؤتمر التأسيسي العام لكتلة الوحدة الدستورية (كود) تم الاعلان عن اعضاء المكتب السياسي للكتلة بالتركية وهم المحامي عبدالله الأيوب، م. عبدالعزیز العيصمي، المحامي يعقوب الصانع، المحامي عبدالمحسن الصانع، م. عبدالوهاب النقي، احمد محمد العجلان، فهد الصانع، علي السلطان، علي اسماعيل عبدالله، وفي الاحتياط كل من وليد الأيوب وفاطمة المحمود.

• اسامة دباب

المؤتمر التأسيسي للكتلة شهد حضوراً حاشداً

«كود» تعلن عن تأسيسها لتمثيل الأغلبية الصامتة



(هاني الشمري)

عبدالله الأيوب ويعقوب الصانع وم. عبدالعزیز العيصمي

جميعيات النفع العام في حين لم يمنحه صلاحية تراخيص الكتل ممنوع، مؤكداً انه مادامت الكتلة تعمل في اطار الصالح العام وغير مرتبطة بتناقبات تريد قلب نظام الحكم فإن عملها مشروع ولا تحد الدولة منه.

من جانبه، اعتبر عضو المكتب السياسي في كتلة الوحدة الوطنية م. عبدالعزیز العيصمي ان الكويت تمر بمرحلة حرجة تحتاج لتكاتف وتلاحم مختلف شرائحها بما يحقق للكويت العزة والكرامة ويدفع بعجلة التنمية فيها للأمام، مشيراً الى الأحداث التي تمر بها المنطقة اقليمياً وعربياً.

أخيراً أوضح عضو المكتب

الى التمسك بالوحدة الوطنية والحفاظ على النسيج الاجتماعي في اطار الدستور الى جانب بناء الانسان الكويتي وتنظيم جهوده وضمن حريته. ولفت الى ان الاطار التنظيمي للكتلة تتفق عنه الجمعية التأسيسية للكتلة والمؤتمر العام والمكتب السياسي وهيئة مستشاري الكتلة وتضم عدداً من اللجان النوعية ومركزاً للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية وحقوق الملكية الفكرية.

ورداً على تساؤل بخصوص مدى قانونية الكتلة أفاد الأيوب بان القانون الكويتي به مشكلة في انه شرع لوزير الشؤون اشهار

الأيوب: الكتلة تمثل

رد فعل الأغلبية ضد

المهارات والفتن

التي تنتهك النسيج

الوطني

أعربت كتلة الوحدة الدستورية (كود) في بيانها الصحافي عقب اعلان تأسيسها عن طموحها وتطلعها لمستقبل أفضل للوطن من خلال تشكيل حكومة جديدة ذات برنامج وخطة واضحة المعالم تسير عليها بمنهجية تعنى بالوحدة الوطنية والحفاظ على النسيج الاجتماعي الواحد وتلبي طموحات وتطلعات الجميع. وأهابت «كود» بضرورة تجديد مواءمة الحكومة بالاستفادة من الشباب ومحاسنهم وقدرتهم على العطاء لا كبار موظفي الدولة على ان تكون لديهم ثقافة قانونية وادارية

رسالة إلى الحكومة المقبلة

وجرة في الإقدام والطرح وتبني الرؤى ورفض الخنوع مادام فيه كسر للقانون. وطالبت الحكومة الجديدة بضرورة التوافق بين اعضائها في الدفاع عن سياستها العامة من خلال الالتزام بالقانون وعدم كسره حتى لا يقع عضو منها فريسة للاستجواب والنيابي والعمل وفق برنامج منظم لا كغفل ورد فعل، كما طالبته بضرورة وجود متحد رسمي نيابة عنها درءاً للتخبطات في التصريحات الوزارية، مشددة على ضرورة الابتعاد عن المحاصصة والكوتا في التشكيلة الوزارية.

ملتقى الجمعية الخليجية للإعاقه يواصل أنشطته

آل خليفة: 1 إلى 2٪ نسبة الإعاقة بين مواطني الخليج



(محمد ماهر)

ديما زياد وتايا داود مع عدد من المشاركين في الملتقى

بمستوى طموح الأشخاص ذوي الإعاقة وهناك الكثير من المحاولات والخطوات التي تم اتخاذها في دول التعاون لكنها مازالت تحتاج الى اهتمام.

اما رئيسة الجمعية الكويتية لرعاية المعاقين منيرة المطوع فأتت انه عبر هذه المؤتمرات والملتقيات استطعننا لتلبية الكثير من الخدمات الخاصة بفئات المعاقين سواء على المستوى الصحي أو التعليمي أو التأهيلي ولكن مازال اماننا الكثير والحمد لله انشئت هيئة مستقلة لذوي الإعاقة في الكويت وعليها تم رسم السياسة العامة وابرار ما هو موجود من قدرات والخبرات سواء المحلية او الإقليمية والاستفادة منها. ورات المطوع ان مثل هذه الملتقيات تساهم في تعميم الفائدة وبحسب الخبرات وتوسع المجال لمناقشة قضايا كبيرة نهم هذه الفئات. ورات ان تنفيذ بنود تشغيل المعوقين مهم ولكن يجب ان يتوافق مع نهضة البيئة المناسبة لعمل المعاق والتعرف على سوق العمل وابداع فرص عمل تناسب طاقاتهم. ورات انه في حلول 2015 يجب ان يصبح التعليم للجميع وفي المدارس العامة وان تعمل على إزالة كل العوائق وابداع وسائل المساعدة والكوادر الفنية، فلدنيا القوانين والاتفاقيات الدولية وعلينا تهيئة المجتمع.

• بشري شعبان

عمل للمعاقين يجب ان يتوافق ذلك مع عدة خطوات تسبق ذلك منها التعليم والتأهيل المهني وتهيئة البيئة الصالحة لعمل المعاق، وكلها أمور تترافق مع بعضها البعض لبلوغ الهدف الإنساني بحق المعاق في العمل. وعن قضية الدمج واين وصلت في دول مجلس التعاون قال آل خليفة خطونا خطوات كثيرة في هذا الاتجاه الاجتماعي، لكنها ليست

الدولية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وبعد التوقيع وفي كل دول مجلس التعاون والدول العربية لا بد من تعديل القوانين بما يتواءم مع بنود الاتفاقية الدولية والتي تركز على الحقوق بمعنى كل ما يعطى للمعاق هو حق من حقوقه. وردا على سؤال حول امكانية تطبيق عنوان الملتقى بتوظيف المعاقين وتشغيلهم أوضح آل خليفة: عندما نتكلم عن فرص



الشيخ دعبع آل خليفة يتحدث إلى الزميلة بشرى شعبان

كشفت الرئيسة الفخرية للجمعية الخليجية للإعاقه الشيخة دعبع آل خليفة ان نسبة الإعاقة في دول مجلس التعاون تقدر بنسبة من 1 الى 2٪ من سكان دول الخليج. على هامش الملتقى انه لم يستطع احد ان يحصر الاعداد في احصائيات واضحة ودقيقة، مبيناً ان عدد الأعضاء المنتسبين للجمعية وصل الى 800 عضو على مستوى دول مجلس التعاون. وعن مدى تمكن الجمعية من تطبيق توصيات الملتقيات السابقة أوضح آل خليفة اننا كجمعية غير معنية بالتنفيذ بل نغفد الملتقيات والمؤتمرات ونترفع للتوصيات لجهات القرار الحكومية المعنية كما نبلغهم باوراق العمل وهم المسؤولون عن التنفيذ ونحن نتابع من باب المتابعة ولمسئلتنا اهتماما كبيرا من الوزراء ولتلقينا رسائل شكر على عملنا ونحن سعدنا بالجهات التنفيذية عبر التوصيات في وضع خطط العمل والاستراتيجيات، وتقديم وضع افضل للمعاقين.

بورسلي: فئة المعاقين تزخر بالطاقات والكوادر الفاعلة

أكدت رئيسة جمعية اولياء أمور المعاقين رحاب بورسلي ان فئة المعاقين تزخر بأشخاص لديهم قدرات ومقومات مهمة تجعل منهم كوادر بشرية ذات مستقبل واعد في مجالات العمل المختلفة. وقالت في كلمة لها في افتتاح جلسات العمل للملتقى العلمي الحادي عشر للجمعية الخليجية للإعاقه الهادفة الى تشغيل المعاقين في دول مجلس التعاون ان الاحتفال الرسمي للملتقى سيتم مساء اليوم برعاية رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد. وأشارت بورسلي الى انه سيتم في اليوم الأول تقديم 12 ورقة عمل وثلاث ورش متزامنة تم اختيارها بعناية بالغة لتلامس اهم النقاط والمحاور المرتبطة بقضية تشغيل المعاقين وقد لاقت محاضرات وورش عمل اليوم الأول حضوراً مكثفاً من قبل المهتمين بشؤون المعاقين بشكل

• بشري شعبان